

## الفصل الأول

## أهم التطورات الاقتصادية العالمية

## خلال العام 2002

بدأ الاقتصاد العالمي في الانتعاش منذ نهاية عام 2001 نتيجة لزيادة حجم التجارة والإنتاج الصناعي في معظم أنحاء العالم ، إذ بلغ معدل النمو في الاقتصاد العالمي 2.8% في عام 2002 ، مقارنة بمعدل نمو قدره 2.4% في عام 2001 وكان هذا النمو أقل من المتوقع . كان للآثار الناتجة من أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001 أثراً سلبياً على الاقتصاد الأمريكي بصفة خاصة وعلى الاقتصاد العالمي بصفة عامة . لقد أدى ذلك إلى تدهور سعر صرف الدولار الأمريكي وتدهور الأوضاع المالية في الأسواق الناشئة ، كما تعرضت اقتصاديات بعض الدول إلى أزمات مالية حادة ، بالإضافة إلى اهتزاز ثقة المستثمرين في الاستثمار بصفة عامة. نتيجة لما تقدم ، تدهورت أوضاع أسواق الأسهم والسندات في الدول الصناعية وتأثرت سلباً أنماط الاستهلاك والاستثمار في الولايات المتحدة الأمريكية ، كما انخفضت أسعار الفائدة في دول منطقة اليورو واليابان. على صعيد الدول النامية ، ارتفعت معدلات النمو نتيجة ألي اتباع بعض هذه الدول خطوات متقدمة في مجال تطبيق برامج الإصلاح الهيكلي والتصحيح الاقتصادي، وقد إستفادت بعض الدول النامية من المبادرات العالمية المطروحة في مجال تخفيف حدة الفقر وفى مجال معالجة مشكلة الديون الخارجية، وخاصة مبادرة الدول الفقيرة المثقلة بالديون " Heavily Indebted Poor Countries " HIPCS .

فيما يخص دول التحول الاقتصادي ، فقد ارتفعت معدلات النمو نتيجة لتبنى هذه الدول سياسات هدفت إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي والى انفتاح اقتصادياتها على الاقتصاد العالمى.

فيما يلي استعراض لبعض المؤشرات الاقتصادية في كل من الدول الصناعية والدول النامية ودول التحول الاقتصادي : -

معدلات النمو والتضخم والبطالة والحساب الجاري

فى الدول الصناعية الرئيسية:

يبين الجدول ( 1 - 1 ) والشكل ( 1 - 1 ) معدلات النمو والتضخم والبطالة

والحساب الجاري للدول الصناعية لعامي 2001 و 2002م.

## جدول ( 1 - 1 )

## معدلات النمو والتضخم والبطالة والحساب الجاري في الدول الصناعية الرئيسية

الحساب الجاري (بليون دولار)		معدلات البطالة %		معدلات التضخم %		معدلات النمو %		المؤشرات
2002	2001	2002	2001	2002	2001	2002	2001	الدول
-312.2	-287.7	6.6	6.0	1.0	1.5	1.4	0.6	الدول الصناعية الرئيسية
-479.6	-393.4	5.9	4.8	1.2	2.4	2.2	0.3	الولايات المتحدة
119.3	87.8	5.5	5.0	-1.4	-1.2	-0.5	-0.3	اليابان
38.7	2.4	8.3	7.8	1.7	1.4	0.5	0.6	المانيا
26.6	24.0	9.0	8.6	1.8	1.4	1.2	1.8	فرنسا
2.8	1.6	9.3	9.5	2.4	2.6	0.7	1.8	إيطاليا
-32.2	-29.5	5.2	5.1	2.6	2.0	1.7	1.9	المملكة المتحدة
12.2	19.4	7.6	7.2	1.1	1.0	3.4	1.5	كندا
❖❖102.0	❖99.3	*❖5.8	❖5.7	❖❖1.9	❖2.6	❖❖2.6	❖1.6	مجموعة الدول الصناعية الأخرى

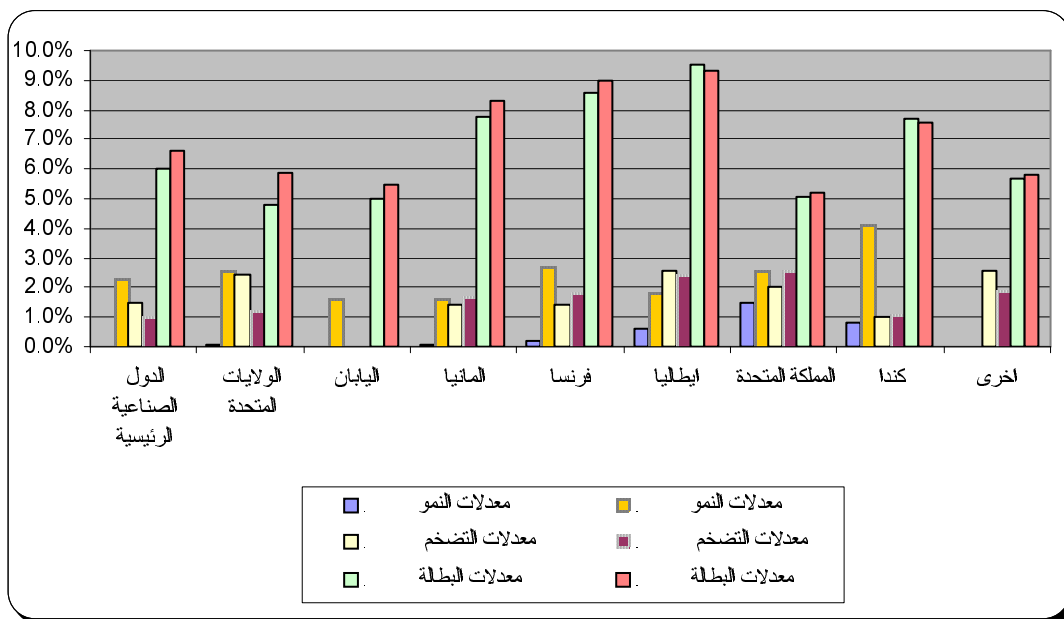
المصدر: World Economic Outlook Sept.2002

❖ حقيقية

❖❖ تقديرات

## شكل ( 1 - 1 )

## معدلات النمو والتضخم والبطالة في الدول الصناعية الرئيسية



يتضح من الجدول (1- 1) أن معدل النمو للدول الصناعية الرئيسية مجتمعة قد ارتفع من 0.6% في عام 2001 إلى 1.4% في عام 2002. أما معدل التضخم فقد انخفض من 1.5% إلى 1%. بينما ارتفع معدل البطالة من 6% إلى 6.6%. وزاد عجز الحساب الجاري من 287.7 بليون دولار إلى 312.2 بليون دولار.

إرتفعت معدلات النمو في كل الدول الصناعية الرئيسية ماعدا اليابان ، ألمانيا، فرنسا، إيطاليا والمملكة المتحدة وارتفعت كذلك معدلات التضخم في كل من فرنسا وألمانيا والمملكة المتحدة وكندا ، كذلك ارتفعت معدلات البطالة في كل الدول الصناعية عدا إيطاليا حيث انخفضت انخفاضاً طفيفاً ، أما الحساب الجاري فقد تحسن في كل الدول الصناعية عدا الولايات المتحدة والمملكة المتحدة فقد زاد فيهما العجز .

بالنسبة للدول الصناعية الأخرى ، فقد ارتفعت معدلات النمو من 1.6% عام 2001 إلى 2.6% في عام 2002 كما ارتفعت معدلات البطالة ارتفاعاً طفيفاً من 5.7% إلى 5.8%، بينما انخفضت معدلات التضخم من 2.6% إلى 1.9%. أرتفع فائض الحساب الجاري من 99.3 بليون دولار إلى 102.0 بليون دولار.

#### معدلات النمو والتضخم والحساب الجاري في الدول النامية: -

يوضح الجدول (1- 2) والشكل (1- 2) معدلات النمو والتضخم والحساب الجاري في الدول النامية لعامي 2001 و2002.

#### جدول (1- 2)

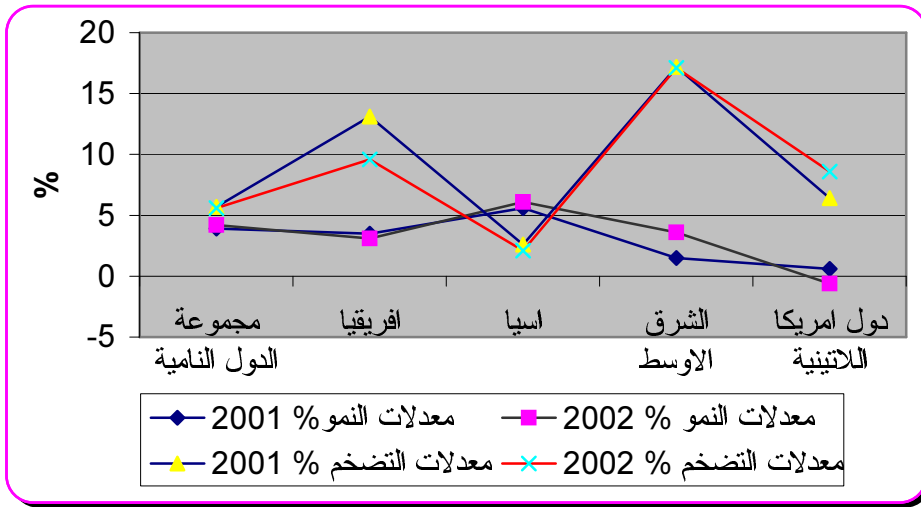
##### معدلات النمو والتضخم والحساب الجاري في الدول النامية

الدول	معدلات النمو %		معدلات التضخم %		الحساب الجاري ( بليون دولار)	
	2001	2002	2001	2002	2001	2002
مجموعة الدول النامية	3.9	4.2	5.7	5.6	39.6	18.9
أفريقيا	3.5	3.1	13.1	9.6	1.3	-7.2
آسيا	5.6	6.1	2.6	2.1	39.5	33.5
الشرق الأوسط	1.5	3.6	17.2	17.1	51.8	25.2
دول أمريكا اللاتينية	0.6	-0.6	6.4	8.6	-52.9	-32.6
أخري	-	-	-	-	22.1	14.1

المصدر : World Economic Outlook, Sept..2002

## الشكل (1- 2)

معدلات النمو والتضخم والحساب الجاري في الدول النامية



يتضح من الجدول رقم (1- 2) أن معدل النمو للدول النامية مجتمعة قد ارتفع من 3.9% في عام 2001 إلى 4.2% بنهاية عام 2002، بينما انخفض معدل التضخم من 5.7% إلى 5.6%، وانخفض فائض الحساب الجاري من 39.6 بليون دولار إلى 18.9 بليون دولار. انخفض معدل النمو الاقتصادي في أفريقيا من 3.5% في عام 2001 إلى 3.1% في عام 2002، كذلك انخفض معدل التضخم من 13.1% إلى 9.6%، إلا إن صافي الحساب الجاري تحول من فائض قدره 1.3 بليون دولار في عام 2001 إلى عجز قدره 7.2 بليون دولار في عام 2002.

شهدت الدول النامية الآسيوية تحسناً ملحوظاً في اقتصادياتها، إذ ارتفع معدل النمو من 5.6% في عام 2001 إلى 6.1% في عام 2002، وانخفض معدل التضخم من 2.6% إلى 2.1% وانخفض فائض الحساب الجاري من 39.4 بليون دولار إلى 33.5 بليون دولار. بالنسبة لدول الشرق الأوسط، فقد حققت أعلى زيادة في نسبة النمو في مجموعة الدول النامية حيث ارتفع معدل النمو من 1.5% في عام 2001 إلى 3.6% في عام 2002 وانخفض معدل التضخم انخفاضاً طفيفاً من 17.2% إلى 17.1%، كما انخفض فائض الحساب الجاري من 51.8 بليون دولار إلى 25.2 بليون دولار.

معدلات النمو والتضخم والحساب الجاري لدول التحول الاقتصادي : -

يوضح الجدول (1- 3) والشكل (1- 3) معدلات النمو والتضخم والحساب الجاري

لدول التحول الاقتصادي لعامي 2001 و2002م.

## جدول (1- 3)

معدلات النمو والتضخم والحساب الجاري لدول التحول الإقتصادي

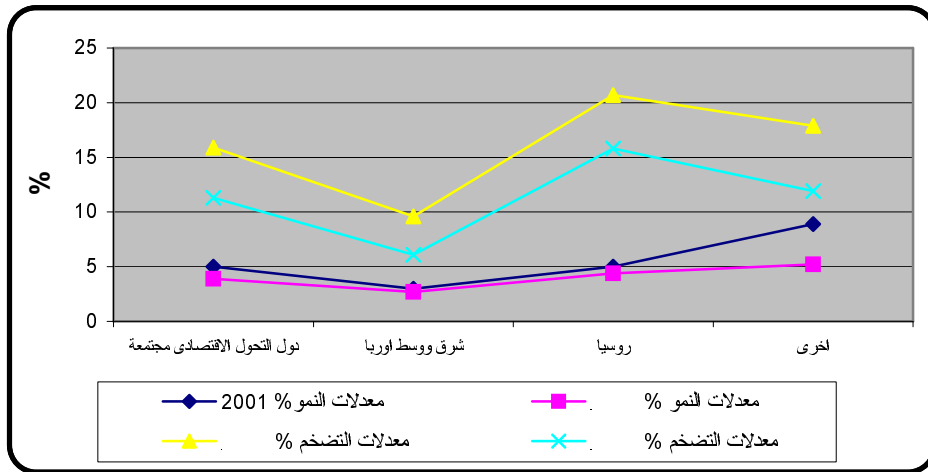
لعامي 2001 و 2002

الحساب الجاري (بليون دولار)		معدلات التضخم %		معدلات النمو %		المؤشرات الدول
2002	2001	2002	2001	2002	2001	
1.4	11.8	11.3	15.9	3.9	5.0	دول التحول الاقتصادي مجتمعة
-20.8	-18.3	6.1	9.6	2.7	3.0	شرق ووسط أوروبا
24.1	31.9	15.8	20.7	4.4	5.0	روسيا
-1.9	-1.3	11.9	17.9	5.2	8.9	أخرى

المصدر : World Economic Outlook, Sept.2002

## الشكل (1- 3)

معدلات النمو والتضخم والحساب الجاري لدول التحول الإقتصادي



يتضح من الجدول (1- 3) أن معدل النمو لدول التحول الإقتصادي مجتمعة قد إنخفض من 5.0% في عام 2001 الى 3.9% في عام 2002 كذلك انخفض معدل التضخم من 15.9% الى 11.3% ، كما إنخفض الفائض في الحساب الجاري من 11.8 بليون دولار الى 1.4 بليون دولار.

أما بالنسبة لدول شرق ووسط أوروبا فقد انخفض معدل النمو من 3.0% في عام 2001 الى 2.7% في عام 2002، وانخفض معدل التضخم من 9.6% الى 6.1% ، بينما زاد عجز الحساب الجاري من 18.3 بليون دولار الى 20.8 بليون دولار.

أما بالنسبة لروسيا ، فقد انخفض معدل النمو من 5.0% فى عام 2001 الى 4.4% فى عام 2002 وانخفض معدل التضخم من 20.7% الى 15.8% ، كما إنخفض فائض الحساب الجارى من 31.9 بليون دولار الى 24.1 بليون دولار .

فيما يتعلق بدول التحول الاقتصادى الأخرى ، فقد انخفض معدل النمو فيها من 8.9% فى عام 2001 الى 5.2% فى عام 2002 ، وانخفض معدل التضخم من 17.9% الى 11.9% بينما زاد عجز الحساب الجارى من 1.3 بليون دولار الى 1.9 بليون دولار .

تدفقات رؤوس الأموال والديون الخارجية : -

يوضح الجدول (1- 4) الديون الخارجية لمجموعة الدول النامية ودول التحول الإقتصادى ونسبتها للنتائج المحلى الإجمالى .

#### جدول (1- 4)

نسبة الديون الخارجية للنتائج المحلى الإجمالى للدول النامية ودول التحول الإقتصادى

(بليون دولار امريكى)

2002		2001		
% من الناتج الإجمالى	الديون	% من الناتج الإجمالى		
40.9	2200.8	40.3	2170.0	مجموعة الدول النامية :
62.8	268.9	62.5	265.6	أفريقيا
27.8	682.8	29.6	673.4	آسيا
44.3	753.9	39.6	751.6	دول أمريكا اللاتينية
62.3	495.3	60.7	480.4	الشرق الأوسط وأخرى
غير متوفر	364.1	غير متوفر	357.8	دول التحول الإقتصادى
غير متوفر	196.3	غير متوفر	188.4	شرق ووسط أوروبا
غير متوفر	121.7	غير متوفر	127.4	روسيا
غير متوفر	46.0	غير متوفر	44.0	وسط آسيا وأخرى

المصدر : World Economic Outlook Sept..2002

يلاحظ من الجدول (1- 4) أن ديون الدول النامية مجتمعة قد ارتفعت من 2170.0 بليون دولار فى عام 2001 الى 2200.8 بليون دولار بنهاية عام 2002 .

أما بالنسبة لدول التحول الاقتصادى فقد ارتفعت ديونها الخارجية من 357.8 بليون دولار فى عام 2001 الى 364.1 بليون دولار فى عام 2002 .

الجدول (1- 5) يوضح خدمة الدين ونسبتها للصادرات في الدول النامية ودول التحول الإقتصادي لعامي 2001 و 2002 .

### جدول (1- 5)

خدمة الدين إلى الصادرات في الدول النامية ودول التحول الإقتصادي  
(بليون دولار امريكي)

2002		2001		
% من الصادرات	خدمة الدين	% من الصادرات	خدمة الدين	
20.5	318.5	22.8	344.5	مجموعة الدول النامية:
23.2	34.4	17.9	26.6	أفريقيا
13.6	100.8	14.2	98.5	آسيا
12.3	37.7	14.9	47.4	الشرق الأوسط
41.1	145.7	49.2	172.0	دول أمريكا اللاتينية
16.0	59.0	18.0	63.6	دول التحول الاقتصادي:
16.1	31.7	17.1	31.2	شرق ووسط أوروبا
19.1	22.2	22.2	26.2	روسيا
9.2	5.1	11.1	5.8	وسط آسيا وأخرى

المصدر : World Economic Outlook Sept. 2002

يلاحظ من الجدول (1- 5) أن خدمة الدين للدول النامية مجتمعة قد انخفضت من 344.5 بليون دولار في عام 2001 الى 318.5 بليون دولار بنهاية عام 2002. كذلك انخفضت خدمة الدين لدول التحول الاقتصادي من 63.6 بليون دولار الى 59.0 بليون دولار.

أهم المؤتمرات الاقتصادية والاجتماعات الدولية خلال عام 2002 :

(1) القمة الرابعة لتجمع دول الساحل والصحراء :

استضافت مدينة سرت - ليبيا خلال يومي 6- 7 مارس 2002 فعاليات القمة الرابعة لتجمع دول الساحل والصحراء التي شارك فيها رؤساء الدول والحكومات ووزراء الخارجية للدول الأعضاء وعدد من المنظمات الدولية ، وقد شهدت هذه القمة قبول عضوية كل من

جمهورية توجو وبنين في التجمع مع استمرار منح ليبيريا صفة مراقب الى أن يبت رسمياً في طلبها للعضوية ومن أهم القرارات التي خرجت بها القمة ما يلي: -

- قرار بشأن دعم صمود الشعب الفلسطيني حيث أعلن التجمع تضامنه المطلق معه.
- قرار بشأن الاتحاد الأفريقي ، وإدراكا منها لما يمثله التجمع من قوة محركه لهذا الاتحاد باعتباره قاعدة الهرم للاتحاد الأفريقي ، فإن التجمع يؤكد التزام الدول الاعضاء في التجمع بتحقيق الاتحاد الأفريقي ودعم مؤسساته كي يكتمل إنشاء هذه المؤسسات في المواعيد المحددة لذلك. كما قرر اعتماد اللجنة التي إقترحها المجلس التنفيذي خلال دورته السادسة التي انعقدت بواغادوغو - بوركينافاسو - في أغسطس 2001م.

- تشجيع الشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا (NEPAD) إقتناعاً من التجمع بأن الشراكة والتعاون بين الأمم أصبحت السبيل الأمثل لتحقيق التنمية المستدامة.
- مناقشة منظمة الوحدة الأفريقية العمل من خلال كافة مؤسساتها وآلياتها على تأكيد وتفعيل تنقل الاشخاص والسلع بين الدول الأفريقية ، والعمل على معالجة وإزالة العوائق التي تحول دون ذلك من اجل ضمان قيام الاتحاد الأفريقي تحقيقاً للوحدة الأفريقية والتنمية.

## (2) اجتماع قمة قادة دول الاتحاد الاوروبى : -

عقد قادة دول الاتحاد الاوروبى اجتماع قمة يومى 15 و 16 مارس 2002 فى مدينة برشلونه - أسبانيا ، واسفرت القمة عن القرارات الآتية:

- تحرير سوق الطاقة فى مجال الكهرباء والغاز إعتباراً من عام 2003.
- مطالبة المجلس الوزارى للاتحاد والبرلمان الأوروبى بالإسراع بالموافقة خلال عام 2002 على التشريعات السبعة المنظمة للأسواق المالية وتطبيق معايير المحاسبة الدولية وذلك بهدف الوصول الى تكامل أسواق الخدمات المالية بدول الاتحاد بحلول عام 2005.
- تحسين انتقال العمالة من خلال تطبيق نظم أكثر مرونة للمعاشات والرعاية الصحية، توفير المزيد من الوظائف عن طريق إصلاح نظم الضرائب ومزايا العاملين والحد من الحوافز المشجعة على التقاعد المبكر.

## (3) اجتماعات الكوميسا : -

انعقدت بالعاصمة الأثيوبية أديس ابابا خلال الفترة 24 -16/مايو 2002 اجتماعات الكوميسا بمستوياتها الثلاثة : الخبراء ، الوزراء وقمة رؤساء وحكومات دول الكوميسا.

أكد المشاركون على أهمية توسيع قاعدة الدول المشاركة فى المنطقة الحرة كخطوة لتطبيق التعريف الجمركية الموحدة والاتحاد الجمركى بحلول ديسمبر 2004. كما أمن الاجتماع على أن التكامل الاقليمي يمثل حجر الزاوية للمنافسة الدولية ومن ثم التكامل الدولى، ونادى للاستفادة من المبادرات المطروحة كإتفاقية الشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا (NEPAD) مع الشركاء من الدول المتقدمة كالاتحاد الاوروبى. هذا وقد ناقش الاجتماع عدد من التقارير أهمها: -

- تقرير الاجتماع الوزارى الاول لاتفاقيات الشراكة الاقتصادية الاستراتيجية والاقليمية وصندوق الكوميسا الذى عُقد فى لوساكا - زامبيا فى يوم 18 فبراير 2002، وتقرير الاجتماع الخامس لوزراء المالية بدول الكوميسا الذى عُقد بسوازيلاند خلال الفترة 8 - 9 ابريل 2002، وتقرير الاجتماع السادس الخاص بوزراء العدل و النواب العامين فى كل دولة الذى عُقد بسوازيلاند فى 12 أبريل 2002 وتقرير الاجتماع العاشر للجنة التجارة والجمارك ، و تقارير الدول الأعضاء عن موقف تطبيق برامج الكوميسا ، وتقرير عن الشراكة الجديدة لتنمية افريقيا (NEPAD) وتقرير عن سير العمل بمؤسسات الكوميسا المختلفة.

#### (4) الاجتماع السنوى التاسع للبنك الافريقى للتصدير والاستيراد: -

شهدت العاصمة التنزانية دار السلام خلال يومى 17 و 18 مايو 2002 إنعقاد الاجتماع التاسع للجمعية العمومية لمساهى البنك الافريقى للتصدير والاستيراد وذلك بمشاركة مندوبين يمثلون الفئات الثلاث المساهمة فى البنك بالإضافة الى مراقبين ومدعوين من مؤسسات وهيئات مختلفة من داخل وخارج القارة الافريقية. ومن أهم التوصيات التى تضمنها البيان الختامى للاجتماع ما يلى: -

- حث المساهمين على الاستفادة من الخدمات والتسهيلات التى يقدمها البنك والتى شملت أكثر من 43 دولة خلال العام 2001.
- السعى نحو تفعيل دور البنك ليسهم فى حل بعض مشاكل القارة الأفريقية.
- بذل المزيد من الجهود التى من شأنها تنشيط وتوسيع نطاق التجارة البينية بين الدول الافريقية من جانب والعمل على رفع حصة افريقيا من التجارة العالمية من جانب آخر.
- تطبيع علاقات البنك مع مؤسسات التمويل الدولية وخلق المزيد من المبادرات التى من شأنها تخفيف الديون وتسهيل شروط الإقراض بالنسبة للدول الأفريقية.

## (5) الاجتماع السنوى لقمة مجموعة الدول الصناعية الثمانية (G8)\* :-

عقدت مجموعة الثمانية قممتها السنوية فى مدينة كاناناسيكس بكندا خلال يومى

25 و 26 يونيو 2002، ومن أهم التوصيات التى خرجت بها القمة ما يلى: -

- إعلان دول المجموعة والتزامها بتحجيم الإرهاب وتقديم الإرهابيين للعدالة واتخاذ مجموعة من الإجراءات الخاصة بمنع الإرهابيين أو الدول التى تأويهم من امتلاك أسلحة الدمار الشامل.
- العمل على تفعيل دور القيادة السياسية فى مجال العمل على إنجاح الإصلاحات الاقتصادية فى دول المجموعة مع الحد من السياسات التجارية الحمائية.
- الالتزام بالتعاون مع الدول النامية للعمل على إنجاح المفاوضات الخاصة ببرنامج العمل الذى تم الاتفاق على تنفيذه خلال المؤتمر الوزارى الرابع لمنظمة التجارة العالمية.
- موافقة القمة على البرنامج التنفيذى لمساندة المجموعة لمبادرة الشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا (NEPAD).
- تعهد دول المجموعة بسداد مساهمتها بالكامل فى التمويل المتفق عليه لمبادرة الدول الفقيرة المثقلة بالديون "HIPC's".

## (6) الاجتماع السادس والعشرون لاتحاد محافظى البنوك المركزية الافريقية: -

إنعقد بالعاصمة الجزائرية الجزائر الاجتماع العادى رقم (26) لمجلس محافظى البنوك

المركزية فى يومى 4 و 5 سبتمبر 2002 بحضور محافظى و ممثلى محافظى البنوك المركزية الأفريقية وممثلى بعض المنظمات الاقليمية كمراقبين ، ومن اهم موضوعات الاجتماع ما يلى: -

- إجازة محضر الاجتماع رقم (25) لمجلس محافظى اتحاد البنوك المركزية الأفريقية الذى عُقد فى جوهانسبيرج عاصمة جنوب أفريقيا فى أغسطس 2002 ، كما تمت إجازة وقائع الاجتماع فوق العادى الذى انعقد بمدينة ديربان بجنوب أفريقيا كما أجرى الاجتماع بعض التعديلات فى مسودة القانون الأساسى للمجلس التى أعدها القانونيون. كذلك استعرض الاجتماع تقريراً عن اجتماعات مكتب مجلس محافظى البنوك المركزية الذى انعقد فى داكار فى فبراير 2002. كما أجاز الاجتماع برنامج التعاون النقدي الأفريقي المعدل.
- مناقشة متأخرات بعض الدول و التأمين على ضرورة الإسراع فى دفعها .

\* الدول الثمانية هى :- الولايات المتحدة الأمريكية ، اليابان، ألمانيا، فرنسا، إيطاليا، المملكة المتحدة، كندا وروسيا.

• الإشارة الى دور المجلس في التكامل الاقتصادي وتطبيق الأطر الاقتصادية الملائمة. كما يمكن للبنوك المركزية ترقية مبادرة NEPAD في مجال تنمية الأطر الاقتصادية لتحقيق أهداف التنمية.

(7) اجتماعات وزراء المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية الأفارقة: -  
 انعقدت هذه الاجتماعات في جوهانسبرج - جنوب افريقيا - خلال الفترة 16 - 22 اكتوبر 2002 وهي الاجتماعات الخاصة بالدورة الخامسة والثلاثين للجنة الاقتصادية المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية الأفارقة. وقد تم عقدها تحت رعاية اللجنة الاقتصادية لافريقيا بحضور وفود برئاسة وزراء من معظم دول أفريقيا بالإضافة الى ممثلين للمؤسسات المالية والإقليمية والدولية وبعض منظمات المجتمع المدني وممثلي الدول والمجموعات المانحة ذات الصلة بمبادرة الشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا "NEPAD". هذا وقد كان الموضوع الأساسي في تلك الاجتماعات هو مناقشة أمر التعجيل بتطوير أفريقيا وأدائها في المجالات المختلفة وفق مبادرة الشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا وبحث التحديات التي تواجه تلك المبادرة والسبل الكفيلة لمواجهتها، وقد تمثلت الأجندة الأساسية لتلك الاجتماعات في التعريف الدقيق لما تعنيه مبادرة الشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا بالنسبة لمقرري السياسات في أفريقيا، الإجراءات الإقليمية المنتظرة في ضوء المبادرة، دور الشركاء في انفاذ المبادرة و آليات تتبع التقدم المحرز، قضايا نظامية خاصة بأعمال وهيكل اللجنة الاقتصادية لأفريقيا. بعد المناقشات العميقة للموضوعات المذكورة أعلاه، جاءت اهم التوصيات التي أقرها المؤتمر الوزاري في اجتماعه الأخير على النحو الآتي: -

• التأمين على ان المبادرة ليست وكالة للتنفيذ ولا تشكل مصدراً لموارد جديدة مستدامة للبلدان الافريقية و إنما تمثل المبادرة إطاراً للتعاون والتنسيق وآلية لتهيئة المجال لاشراك أصحاب المصلحة من خارج الحكومات في المبادرة ولفعالية إنفاذ المبادرة وتحقيق أهدافها بالمستوى المنشود لابد من مراعاة الآتي: -

1 - ضرورة إعطاء اهتمام وأولوية لتعبئة الموارد المحلية لخدمة المبادرة مع عدم إغفال دور الشركاء في تقديم المساعدات المالية والفنية وفق الترتيبات التي يتفق عليها.

2 - أهمية وضع سياسات كلية سليمة والتنسيق فيما بينها، وكذلك التنسيق على مستوى السياسات الوطنية والإقليمية.

- 3 - إعطاء أولوية قصوى لمحاربة الفقر وإدماج سياسات وإجراءات محاربه في السياسات الكلية والخطط التنموية.
- 4 - العمل على ضبط الموازنات العامة وتوجيه مواردها وفق الأولويات المتسقة مع متطلبات المبادرة .
- 5 - السعى نحو تسريع تحرير القطاع العام وتهيئة بيئة مواتية للقطاع الخاص وإجراء إصلاحات قائمة على نظم ومبادئ المنافسة الحرة.
- 6 - إحداث شراكة ملائمة بين القطاع العام والخاص لاسيما في مجال الخدمات الاجتماعية.
- 7 - توسيع فرص التمويل للوحدات الإنتاجية صغيرة ومتوسطة الحجم.
- 8 - السعى بالسياسات نحو تعزيز فرص التجارة الأفريقية البينية والسعى أيضاً نحو تعزيز جهود إدماج افريقيا بصورة اعمق في التجارة العالمية مع ضرورة حث الشركاء الدوليين على إزالة الحواجز المفروضة على تجاره معهم.
- 9 - تشجيع تبنى الدول الالتزام بما يعرف بآلية الرصد الذاتى واستعراض البدائل المقترحة لرصد ومتابعة أداء الدول فى ضوء المبادرة واتخاذ الإجراءات التصحيحية اللازمة..
- 10 - تخفيض شروط الأهلية لاعفاء الديون الخاصة بالدول الافريقية فى مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون "HIPC's" وذلك لتوفير المزيد من الموارد المالية لخدمة المبادرة.

- (8) الاجتماع السنوي السابع والعشرون لمجموعة البنك الإسلامي للتنمية ( جدة ) - انعقد بمدينة واقادوقو- بوركينا فاسو فى يومى 22 و 23 اكتوبر 2002 الاجتماع السنوى السابع والعشرون لمجموعة البنك الإسلامي للتنمية بحضور محافظى وممثلى عدد من البنوك المركزية الأعضاء، ومن أهم القرارات التى صدرت عن هذا الاجتماع الآتى :
- المصادقة على حسابات البنك المراجعة لعام (2001 / 2002).
  - نقل رصيد الأرباح والخسائر للبنك كما هو فى نهاية السنة المالية (2001 / 2002) الى الاحتياطي العام.
  - المصادقة على الحسابات المراجعة لصندوق البنك الاسلامى للتنمية لحصص الاستثمار عن عام 2001.
  - المصادقة على الحسابات المراجعة لصندوق الوقف العام لعام (2001 / 2002).

- المصادقة على الحسابات المراجعة لمحفظه البنوك الإسلامية وصندوق البنك الإسلامي للتنمية لحصص الاستثمار لعام 2001م.
- تخصيص نسبة 5% من صافى إيرادات البنك المتوقعة فى السنة المالية 2003 لمنح المساعدة الفنية .
- إصدار اعلان عن تعاون البنك الإسلامي للتنمية - جدة مع أفريقيا فيما يعرف بإعلان واقادوقو.
- (9) اجتماعات منظمة الاوبك: -

إستضافت مدينة فينا فى الثانى عشر من ديسمبر 2002 الاجتماع الوزارى رقم 122 للدول الأعضاء فى منظمة الاوبك ، والذى انتهى باتفاق المنظمة على الإبقاء على سقف الإنتاج البالغ 23 مليون برميل يومياً حتى الاجتماع القادم. كما تناول الاجتماع مناقشة أوضاع أسواق البترول وتوقعات العرض والطلب خلال العام القادم مع ملاحظة ان الإجراءات التى إتخذتها المنظمة لخفض الإنتاج بالتنسيق مع بعض الدول الأعضاء بالاوبك على مدى عامى 2001 و 2002 قد ساهمت نسبياً فى استعادة التوازن الى الأسواق. هذا وقد تم الاتفاق على انه فى حالة زيادة الطلب واستمرار ارتفاع الأسعار وبلوغها 30 دولار للبرميل فى السنة المقبلة سوف يتم رفع الانتاج بحوالى مليون برميل يومياً.